مجلة دراسات اقتصادية | جامعة الجلفة | المجلد 18 / العـدد: 01 (2020)، ص 209- 219

تاريخ الاستلام: 2019/11/06 تاريخ القبول: 2020/03/21

إستراتيجية عمل الشركات متعددة الجنسيات

Multinationals business strategy

د. سنقرة عيشة *

docsandra17@gmail.com

جامعة الجلفة

(الجزائر)

ملخص:

يعد الهدف الأساسي من دراسة موضوع إستراتيجية عمل الشركات متعددة الجنسيات، هو إبراز أهم النشاطات التي يقوم بها هذا النوع من الشركات، وميادين ذلك وفق إستراتيجية عمل دقيقة تقوم أساسا على التنوع في الأنشطة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات، والأبعاد التنموية المدروسة وفق خطط تنبؤية ذات مسحة شاملة للاقتصاد العالمي ومرتكزا ته، مستعملة في ذلك آليات مختلفة من أجل السيطرة على مختلف أسواق المبيعات العالمية، واجتياح كلي للدول النامية من أجل تحقيق أكبر قدر من الربح.

كلمات مفتاحية: الشركات متعددة الجنسيات. الشركات - الاقتصاد العالمي

Abstract:

The main goal of studying the topic of the strategy of the work of multinational companies is to highlight the most important activities carried out by this type of company, and the fields of that according to an accurate work strategy based mainly on the diversity in the activities practiced by multinationals, and the developmental dimensions studied according to predictive plans with a survey Comprehensive of the global economy and its pillars, using various mechanisms in order to control the various global sales markets, and a total invasion of developing countries in order to achieve the greatest profit.

Key words: multinational companies. Companies - the global economy

المؤلف المرسل: سنقرة عيشة ، الإيميل: docsandra17@gmail.com

. مقدمة:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات وليدة النظام الرأسمالي والعولمة الاقتصادية، والانطلاق نحو الاقتصاد العالمي بكل أبعاده، وتشكل هذه الأخيرة الوجه المعولم للاستعمار الأوروبي الحديث في الدول النامية من أجل فرض سيطرة قراراتها بحجة نشر الاستثمار، وهي متنوعة ويمتد نشاطها إلى معظم دول العالم.

كما لا شك أنها عنصرا فعالا في المجال الحيوي للاستثمار بكل أنواعه، الصناعي والثقافي والفلاحي وحتى الاستثمار البيئي، فهي تمثل شبكة عنكبوتية بتوزيع فروعها داخل الدول المتقدمة أو النامية، وتتميز بسياسة احتكارها التكنولوجيا الحديثة، وتعتمد على التخطيط المنسق في ممارسة نشاطها.

المبحث الأول: نشاط الشركات متعددة الجنسيات:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات كيانا قانونيا ولد في ظل النظام الرأسمالي، وتنشط عبر العالم بموجب وسائل مختلفة، يرجع تاريخ ظهورها إلى القرن التاسع عشر أين بدأت الشركات الأمريكية والأوروبية بإقامة وحدات إنتاجية خارج مواطنها( ).

كما تجدر الإشارة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة قد قام بتعريف الشركات متعددة الجنسيات على أنها:<< تلك المنشأة التي تملك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها، وتباشر نشاطها سواء في مجال الإنتاج أو المبيعات أو الخدمات في دولتين أو أكثر>>، وللتفصيل أكثر في هذا المبحث لابد من التطرق إلى المطالب الثالية:

المطلب الأول: أنواع الأنشطة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات: تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على إستراتيجية الاستثمار، وهي حجر الأساس في عملها وذلك في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح، مع تنوع وتغير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يتلاءم وتحقيق الأهداف المنشودة، فهي تعتمد على سياسة مدروسة بتقنيات علمية، أي سياسة التخطيط المبرمج، تقوم بإنشاء فروع لها في بلد آخر وتحقيق هذا النشاط يعتبر ثمرة إستراتيجية( ).

الفرع الأول:نشاط الشركات متعددة الجنسيات على مستوى دولي: يعتمد نشاط الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في الصناعات التي تتطلب درجة عالية من التكنولوجيا، وقدرات مالية ضخمة مثل الصناعات البترولية والبيتروكمياوية، والسيارات والالكترونيات، ناهيك عن التنوع الكبير في أنشطتها فضلا على زيادة درجة التكامل الرأسمالي الأفقي ، وتحقيق ارتباط ذا فعالية وتوزيع أنشطتها على مستوى عالمي، فالشركات متعددة الجنسيات ساهمت ولا تزال في زيادة درجة العولمة ونقلها ونشرها، والدليل على ذلك أنها اليوم تقوم بإنتاج نسبة كبيرة من إجمالي الناتج العالمي مما يجعلها تحتل المرتبة الرابعة بين الدول من حيث الأصول الاستثمارية الثابتة، والهدف هو تدويل النشاط الاقتصادي وتجانسه العالمي( ).

كما أصبحت هذه الشركات تهيمن على العديد من الصناعات، وخاصة تلك التي تلعب فيها التكنولوجيا الحديثة دورا كبيرا مثل صناعة الهواتف، الحاسبات الالكترونية والمعدات والأجهزة الصناعية.

الفرع الثاني: نشاط الشركات متعددة الجنسيات على مستوى الدول النامية: لقد أبدت الدول النامية رغبتها في تشجيع تدفق الاستثمارات إليها جراء افتقارها للرأس المال اللازم للتنمية، زيادة على حاجات تلك الدول للخبرات الفنية والإدارية التي تستلزمها التنمية.

فهي تستفيد من الاستثمار المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، وعلى الرغم من الهدف الأساسي للشركات بتعظيم أرباحها على المدى الطويل إلا أنها تقوم بتوسيع دائرة نشاطها أو تأمين استثمارها بصورة مستمرة، مما يترتب عليه جانبين أحدهما سلبي وآخر إيجابي بالنسبة للدول النامية وهي السمة الطبيعية لكافة المتغيرات الاقتصادية( ).

أما فيما يتعلق بمجال عمل الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية فالملاحظ أن هذه الأخير تنشط في مجال إنتاج المواد الأولية، والقطاع المصرفي والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية ، ولتجنب الدول النامية آثار المديونية للبنك الدولي فإن اللجوء إلى الاستثمار المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات أكثر أمانا وفائدة لهذه الدول.

من جانب أخر فإن انتكاس اقتصاد الدول النامية، وفشل مؤسساتها ومصانعها في تحقيق الإنتاج المطلوب لم يجعل أمامها خيارا سوى إعادة إحياء هذه المؤسسات عن طرق الخوصصة، وهو ما لجأت إليه العديد من الدول النامية في السنوات الأخيرة، وهو في نفس الوقت أتاح الفرصة أمام الشركات متعددة الجنسيات من أجل شراء هذه الشركات والمؤسسات والمصانع بالرغم من انخفاض نصيب الدول النامية من الاستثمارات المباشرة مقارنة بنظيرتها الدول المتقدمة، إلا أن سبب الاستثمار في الدول النامية يفوق ما عليه في الدول المتقدمة( ).

تشير الإحصائيات إلى أن الأمر قد بلغ خمسين شركة قد تم خصخصتها في الدول النامية سنة 1988م، وارتفعت إلى سبعمائة وخمسون شركة قيمتها أربع وعشرون مليار دولار عام 1994م، وتعتبر مصر من أسرع الدول في ذلك.

فبقيام الدول النامية بهذا الإجراء فقد حصلت حكوماتها على سيولة مالية في أشد الحاجة إليها وأعفت حكومات الدول النامية من مسؤولية توفير العديد من السلع، والخدمات اللازمة عن طريق استيرادها، ومن بين ما تم خصخصته السكة الحديدية بالأرجنتين.

يترتب على هذه الخوصصة تحسين كبير في الخدمات منها النقل، وزيادة القدرة التنافسية، كما تساعد على تحسين المستوى المعيشي، وذلك بتوفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة، وأيضا من مميزاتها القضاء على البيروقراطية نسبيا وزيادة كفاءة الوحدات الإنتاجية.

فعملية الخوصصة التي انتهجتها معظم الدول تقوم على ثلاث أبعاد هي:

الرأسمال اللازم لشراء الأصول المتبقية.

الإدارة السليمة التي تقوم على أسس علمية.

التكنولوجيا العالمية الملائمة، وهي في الوقت نفسه تمثل الأركان الأساسية لنجاح عملية الخوصصة( ).

كما تجدر الإشارة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بتوجيه إستراتيجيتها نحو الحصول على أكبر نصيب في أسواق الدول النامية، والسيطرة على الأسواق مما يؤدي إلى المنافسة فيما بينها الأمر الذي يصاحبه تنوع الإنتاج وتحسينه، مما يترتب على ذلك زيادة في الاستهلاك وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق سعي الشركات إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للدول النامية، ومن ثم تزيد الصادرات أو القيام بإنتاج للسلع وخدمات بديلة عن الواردات، وقد أكدت بعض الدراسات أن الاستثمار المباشر يساهم بشكل كبير في الارتقاء بالعنصر البشري بصورتين هما:

- التدريب داخل العمل وإرسال العامل للاكتساب الخبرات في الخارج.

- مساهمة غير مباشرة، حيث أن طابع الدولية للشركات وعملها يساهم في زيادة معدل النمو، وهو ما يؤدي إلى زيادة إيرادات الدول( ).

المطلب الثاني: الآليات المعمدة من طرف الشركات لممارسة نشاطها: تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على عدة آليات لممارسة نشاطها منها:

الفرع الأول: إستراتيجيات تخطيطية: يتضمن هذا النوع من الآليات عدة استراتيجيا تخطيطية على النحو التالي:

أولا: سياسة الاحتكار: إذ تعاظمت قوة الشركات من خلال التخطيط لتوسيع هيمنتها على النفط والطاقة وصناعة السيارات، وقد امتد ذلك ليشمل الإنتاج العالمي( )، ويعتبر هذا سببا كافيا لتدعيم فكرة العقود والاتفاقيات، والتحالفات التي تمكنها من السيطرة على الأسواق العالمية، والتحكم في النسب العالية من المبادلات التجارية الدولية، طبقا للأسعار التي تحقق أقصى الفوائد( ).

ثانيا: سياسة احتكار الأسواق بالدول النامية: تقوم الشركات متعددة الجنسيات وبهدف السيطرة على الإنتاج بالتربع على الأسواق في الدول النامية من أجل منع المنافسة الخارجية، لينحصر الأمر في دائرتها فقط.

ثالثا: سياسة التحالفات الإستراتيجية: تعتبر من السيمات البارزة للشركات، إذ تقوم بالتحالفات الداخلية فيما بينها من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة، وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية، ويسود ذلك الصناعات المتماثلة بدرجة أكثر( ).

غالبا ما يؤدي التحالف إلى الاندماج خاصة في مجال البحث العلمي والتطوير، ومن أمثلة ذلك التمركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات، والذي تشترك فيه ثلاث شركات أوروبية كبرى وهي: بول الفرنسية "pul" وتسل البريطانية "tsl" وسيمون "siemen " الألمانية( ).

رابعا: الإدارة الإستراتيجية: تعتبر بمثابة أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات بهدف تحقيق مساعيها والوصول إلى معدلات مرتفعة من المبيعات، والعائد من الربح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر وتعد هذه الخطط في المراكز الرئيسية( )، ومن بين ذلك دراسة التنبؤات والاحتمالات، إذ أن التخطيط الرشيد هو الذي يبنى على دراسة مستقبلية تحتوي على كل التغيرات والمستجدات التي تضمنها البنية الاستثمارية( ).

خامسا: سياسة العالمية: هناك العديد من المؤشرات التي تدل على تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، والعالمية في فرض منتوجاتها، إذ أن ثمانين بالمائة من مبيعات العالم تتم من خلالها، وهو ما يعكس ضخامة قدرتها التسويقية، والإنتاجية التي مكنتها من السيطرة على التجارة العالمية .

سادسا: اعتماد الشركات متعددة الجنسيات سياسة دراسة المناخ الاستثماري: تبين هذه السياسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والفنية التي تضمن نجاح مشروعاتها في ظل إستراتيجية معينة، وهو ما يسمى بالتخطيط المبرمج أو المدروس، أو دراسة الاحتمالات في ظل وجود الإمكانيات، سواء من ناحية الموارد المالية أو الموارد الأولية أو الطاقة البشرية، حيث تقوم الشركات بدراسات تفصيلية للمناخ الاستثماري في نطاق مشاريعها، خاصة المناخ الذي تتوفر عليه الدول المضيفة، وذلك بغية تجنيب مشاريعها المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، منها أخطار عدم القدرة على تحويل الأرباح إلى البلد الأم( ).

سابعا: سياسة ازدواجية الموطن: تعتمد على المركز الرئيسي، والذي عادة ما يكون في دولة متقدمة ويسمى بالشركة الأم، إضافة إلى الفروع الخارجية لها في أكثر من دولة( ) .

الفرع الثاني: استراتيجيات مالية: إن الشركات متعددة الجنسيات تعتمد على عدة استراتيجيات مالية في ممارسة نشاطها منها:

أولا: سياسة تضخيم رأسمال الاستثماري: تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على سياسة تضخيم رأس مالها من أجل توسيع نشاطها على نطاق عالمي، والتحكم في الإنتاج العالمي، وكذا لها القدرة على الهيمنة على تنقل رؤوس الأموال( ).

ثانيا: سياسة الإعفاءات الضريبية وإقامة مناطق حرة: تعتمد الشركات على سياسة الإعفاءات الضريبية على منتوجاتها، وتقوم هذه الشركات بوضع قواعد مبسطة لتحويل الأرباح للخارج، وهي من بين المحفزات إضافة إلى تأجيلها إن وجدت أو توقيفها.

المطلب الثالث: مختلف الضوابط التي تحكم نشاط الشركات متعددة الجنسيات: هناك مجموعة من الضوابط التي تنظم نشاط الشركات متعددة الجنسيات، من هذه الضوابط ما تعتمده هذه الأخيرة بنفسها من أجل ضمان حماية نشاطها، وتفعيل دورها، وهناك من الضوابط ما هو قانوني واتفاقي تلتزم به، نذكر من هذه الضوابط:

الفرع الأول: ضوابط إدارية: هناك عدة ضوابط إدارية تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات منها:

- اعتماد سياسة التخطيط سواء الإداري أو الاستثماري المحكم.

- سيطرة الشركة الأم على الفروع الخارجية لها من حيث الإدارة والتخطيط والرقابة وكذا اتخاذ القرارات التي تحقق أهداف الشركة ككل.

- وجود الرقابة المركزية على جميع الفروع الإنتاجية، فلولا وجود الهيمنة لما توسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات، حيث تظهر الخلافات ( ).

الفرع الثاني: ضوابط قانونية: هناك عدة ضوابط قانونية تحكم نشاط الشركات منها:

- إقرار مجموعة من القوانين والاتفاقيات متعددة الأطراف، مما يزيد من أهميتها في مواجهة الدول والحكومات التي تحاول التقليل من أرباحها، أو فرض قيود على تحويلاتها المالية.

- هناك من الشروط والظروف التي تضعها الدول المستقبلة لجذب أنواع محددة من استثمارات الشركات ومنه التقيد بهذه الشروط التي لابد وأن تعمل وفقها.

- ضرورة التقيد بإجراءات التحكيم عند توقيع الشركة على العقد، أي لابد أن يتضمن العقد المبرم بين الشركة والدولة المستقبلة في إطار الاستثمار نصا خاصا بإجراءات التحكيم، والذي يتم اللجوء إليه عند وجود خلافات( ).

- تعمل الشركات في إطار منظم لاستثماراتها، الأمر الذي يساهم في القفزة الحيوية لنشاطها، مما كان له انعكاسا سلبيا مباشرا على حرية الحركة والمرونة العالية لهذه الشركات في الاستثمار العالمي، واتساع النطاق الجغرافي لأنشطتها وتعدد القطاعات والمجالات الإنتاجية التي تعمل فيها، وبالتالي زيادة دورها في التنمية الاقتصادية للدول التابعة لها، وكذلك في الدول التي تنتقل للعمل فيها.

- استفادت الشركات متعددة الجنسيات من اتفاقية الجات"GAT"والتي من بين بنودها إزالة كافة الحواجز أمام انسياب حركة التجارة أو الانسياب العالمي في كافة السلع( ).

- الإطار التنظيمي الذي يكفل الرأسمال الدولي والذي بموجبه تعد الشركات بأكثر أشكاله قوة ( ).

الفرع الثالث: ضوابط في إطار عقود: إن الشركات متعددة الجنسيات تمارس نشاطها ضمن عدة أنواع من العقود منها:

- عقود الترخيص: تعتبر هذه العقود من بين أهم مراحل امتلاك المشاريع الاستثمارية، حيث تقوم هذه الأخيرة بنقل براءة الاختراع أو ما يتعلق بالمعاملات التجارية، أو الاسم التجاري إلى الدول المضيفة، وهو ما يندرج ضمن إطار الاستثمار المباشر.

- عقود الإنتاج: تتم بين الأطراف الأجنبية والمحلية من أجل إنتاج سلع معينة يتم تحويلها إلى البلدان المضيفة، والهدف من محاولة اختبار مدى استجابة سوق البلدان المضيفة لنوع معين من السلع، على أن يتم إنتاجها مستقبلا إذا ما كانت النتائج مرضية( ).

العقود الخاصة بإدارة العقود الاستثمارية: يندرج هذا النوع من العقود ضمن مراحل امتلاك المشروع بالكامل، أين يتم الاتفاق بين الطرفين الأجنبي والمحلي بخصوص تزويد الأول الثاني بالخبرات والقدرات الفنية في الإدارة المحترفة لمشاريع معينة.

كما تجدر الإشارة إلى أن كل هذه الصور تتطلب مقابلا ماليا تدفعه الأطراف المحلية للأطراف الأجنبية، وتبقى الشركات متعددة الجنسيات العالمية وحدها من يأخذ القرار في أي صورة تتمكن من خلالها للوصول إلى البلدان المضيفة، وذلك وفق إستراتيجية تحددها الشركة الأم( ).

المبحث الثاني: أهم الآثار الناتجة عن نشاط الشركات متعددة الجنسيات: تتميز الشركات متعددة الجنسيات بتنوع نشاطها الموزع على مستوى دولي، حيث تعبر مختلف الفروع التابعة لمركزها الرئيسي على هذا التنوع والتشعب في مختلف الأنشطة التي تحتكرها في أغلب الأحيان، غير أنه من جانب أخر يترتب عن ممارسة نشاطها عدة آثار تمس مختلف الدول التي تنشط فيها، من هذه الآثار ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، هذا ما سوف يتبين معنا من خل التطرق إلى المطلبين التاليين:

المطب الأول: الدور الإيجابي لنشاط الشركات متعددة الجنسيات: إن الشركات متعددة الجنسيات تلعب دورا إيجابيا من خلال نشاطها ذا النطاق غير المحدود، فهذه الشركات وما تتميز به من صفة تعدد الجنسيات، أو بالأحرى تعدد الدول التي تتضمها ذات جنسيات مختلفة، إضافة إلى التخطيط الاستثماري المحكم ذي السياسة العلمية، ومن بين إيجابياتها ما يتعلق ب:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية المترتبة عن ما تتميز به الشركات متعددة الجنسيات ككيان قنوني دولي:

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمكانة دولية وقانونية اصطنعتها لنفسها بفضل سيطرتها على أغلب المنتجات العالمية، ويظهر ذلك من خلال عدة مميزات أهمها:

- تتميز الشركات متعددة الجنسيات بأنها تشكل كتلة اقتصادية، ووحدة اقتصادية متكاملة وقائمة بذاتها تخضع لسيطرة موحدة بهدف بلوغ إستراتيجية إنتاجية عالمية موحدة، وهنا يظهر دورها الفعال في غزو الأسواق العالمية بمختلف السلع والمنتجات، مما يترتب عليه تحقيق الاكتفاء ذا صبغة عالمية.

- تتميز الشركات متعددة الجنسيات بدافع دولية نشاطها، ويتوضح ذلك من خلال أن مثل هذه الشركات تساهم بقدر كبير في إنعاش اقتصاد الدول المضيفة، وخاصة الدول النامية منها والتي تبرم معها عقود استثمارية .

- أيضا من بين ما تتميز به هذه الشركات أنها تعمل في ظل نوع من التكامل الإنتاجي عبر المستوى العالم، حيث أن كل شركة وليدة تتخصص في مرحة إنتاجية معينة في إطار المشروع، الأمر الذي يدل على التناسق والتنظيم في عملها، وهو ما يجعل منها كتلة إنتاجية عالمية منظمة.

- إن انغلاق الشركات متعددة الجنسيات على نفسها في أغلب الأحيان، لتتم عملية التبادل التجاري فيما بينها ( )، ساهم بشكل كبير في تمركز واحتكار بعض المنتجات وكذا احتكار بعض التجارات العالمية.

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية المترتبة عن ما تتميز به الشركات متعددة الجنسيات ككيان إداري ومالي: تخضع الشركات متعددة الجنسيات الدولية على الصعيد العالمي لسيطرة مالية موحدة، وهي تشكل ضرورة حيوية لتحقيق إستراتيجية إنتاجية عالمية موحدة، والتي تقوم أساسا على خدمة المشروع ككل حيث تختلط بمصالح الشركة الأم في نهاية المطاف دون أي اعتبار للمصالح الجزئية( )، هذا ما يبين أن مثل هذه الاستراتيجيات تمنح نوعا من التمركز الإداري والمالي، وهو ما يدل على ضرورة اللجوء إلى الشركة الأم من الناحية الإدارية والمالية فيما يخص تسيير المشروع، وهو ما يشكل رقابة داخلية صارمة على كل الفروع الإنتاجية وفق نظام داخلي محكم.

- تتميز الشركات متعددة الجنسيات بقدراتها التسويقية وكذا قدراتها الإنتاجية الضخمة، وكذا الدور الكبير الذي تلعبه في تسريع عجلة الثورة التكنولوجية نتيجة لقدراتها الكبيرة فيما يتعلق بالإنفاق على عملية البحث والتطور( )، هذا ما يؤدي إلى إثراء المجالات العلمية بموجب مختلف البحوث وكل المستجدات العلمية والاقتصادية.

- من بين ما تتميز به الشركات أنها لا تقييم وزنا للحدود، ولا للمصالح القومية والإقليمية في سبيل تحقيق غرضها النهائي، آل وهو زيادة أرباح الرأسمال المسيطر، وهذا ما يحول دون وجود تضارب في الرأي بين أعضائها، وكذا عدم وجود نزاعات داخلية.

- إن اعتماد الشركات متعددة الجنسيات أسلوب تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين هو نتاج أرباح تحقق من خلال أنشطة أخرى( ).

- إن التنوع في النشاط وتوزيعه على دول مختلفة يتيح أمام الشركات إمكانية التعامل مع حكومات عديدة، بمجموع إنتاج إجمالي الناتج المحلي يمثل 68% من إجمالي دول العالم، وبالتالي فليست للحكومات سيطرة كبيرة عليها( ).

الفرع الثالث: أثار إيجابية تمس الدول النامية خاصة: هناك العديد من الآثار الإيجابية للشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية نذكر من ذلك:

- زرع الأنماط التكنولوجية في مجال استغلال الموارد والثروات الطبيعية .

- إرساء قاعدة صناعية من خلال التكنولوجيا الرفيعة( ).

- فتح الأسواق الداخلية للدول النامية على صعيد دولي وعالمي، لتكون مجمعا لأكبر قدر من السلع والمنتجات، وترويج هذه الأسواق وتنشيط الاقتصاد المحلي.

- يساهم استغلال الموارد الأولية المحلية بشكل كبير في تفعيل دور المنتجات وفتح الاستثمار المحلي للدول النامية على العالم.

- يساهم الاستثمار الأجنبي الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية بإنعاش التنمية المحلية لهذه الدول، وبعث اقتصادها إلى الحياة، خاصة عند خوصصة بعض مؤسساتها التي كانت عاجزة، نظرا لانعدام التسيير التقني والبشري فيها من طرف البلدان الأصلية لها.

- الحد من تفاقم ظاهرة البطالة، وذلك بتوفير مناصب شغل من خلال تنشيط الاستثمار وفتح المصانع وغيرها من المؤسسات.

- تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أداة رئيسية في تجسيد ظاهرة العولمة، ولا يقتصر دورها في المساهمة في زيادة العائد من الأرباح أو تجنب المخاطر( ).

- وجود علاقة إيجابية ديناميكية بين النمو الاقتصادي وكفاءة الأسواق المالية.

المطلب الثاني: الدور السلبي لنشاط الشركات متعددة الجنسيات:على الرغم من الدور الايجابي الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تنمية الاقتصاد المحلي للدول المستقبلة لها، إلا أن هناك الكثير من السلبيات التي تترتب عن نشاطها تجاه الدول التي تستثمر فيها أنشطتها من هذه السلبيات:

الفرع الأول: أثار سلبية عامة لنشاط الشركات ذات أوجه متنوعة: تمس مختلف هذه الآثار جميع الدول المضيفة لاستثمار الشركات متعددة الجنسيات نذكر منها:

- فرض السيطرة عن طريق قراراتها يؤدي إلى المساس بسيادة الدول المضيفة.

- نهب ثروات الشعوب والذي يعتبر وسيلة متطورة لرأسمال الدولي المسيطر بحجة تدويل الإنتاج عبر إستراتيجية موحدة.

- إن الاستراتيجيات العالمية للشركات متعددة الجنسيات جعلت الصناعة تتجاوز الحدود الجغرافية وأثرت على السيادة الوطنية حيث أفرغتها من مضمونها السياسي، ومنه التأثير على واقع السياسة لتلك الدول في ظل العولمة( ).

- إن تعدد وتنوع الحوادث الصناعية جعل من الصناعات التي تنشط فيها الشركات ترتب ضمن القطاعات الخطرة على البيئة والمحيط من حيث التأثير على طبقة الأوزون، وكذا الاحتباس الحراري وتذبذب المناخ...الخ( ).

- نقل الأرباح إلى البلد الأم للشركات يؤثر سلبا على ميزان مدفوعات الدول المضيفة، وبالتالي يؤثر على استقرار عملاتها الوطنية.

- تهدف الشركات متعددة الجنسيات إلى استغلال التناقضات بين الأنظمة المالية والنقدية المتعددة على مستوى عالمي من أجل أن تفرض سيطرتها الإستراتيجية كلية، دون مراعاة أي اعتبارات لمصالح الدول المضيفة( ).

- إن الهدف الأساسي لهذه الشركات هو خدمة مصالحها خاصة.

- عدم توفير الحماية اللازمة للمساهمين المحليين في الشركة الوليدة والدول المضيفة معا( ).

- الإضرار بمصالح دائني الشركات متعددة الجنسيات وأن المخاطر التي يتعرض لها هؤلاء تخضع إلى التدخل بين الذمم المالية للشركات الوليدة والشركات الأم، ويترتب على ذلك عدم إمكانية انتقال الأصول المالية من شركة إلى أخرى، أي في نهاية الأمر وفقا لما تقتضيه مصلحة الشركة الأم.

- نقص حصيلة الضرائب في الدول المضيفة.

- من بين السلبيات الحادة انعدام الرقابة الدولية على نشاط تلك الشركات داخل الدول المضيفة، مما قد يحدث أثارا تمس سيادتها وبيئتها الخاصة، كما أن الرقابة الداخلية التي تمارسها الشركة الأم على الشركات الوليدة تخدم مصالحها الخاصة فقط دون مراعاة الدول المضيفة( ).

الفرع الثاني: أثار سلبية عامة لنشاط الشركات على الدول النامية خاصة: هناك عدة آثار سلبية لنشاط الشركات متعددة الجنسيات تمس الدول النامية نذكر منها:

- استنزاف المعادن والمواد الأولية للدول النامية والحصول عليها بأثمان زهيدة نظرا للاستعمال غير العقلاني، وهي آداة متطورة للرأسمالية العالمية في سعيها للاستغلال( ).

- إن تحديات الثورة التكنولوجية في الدول النامية من حيث نقلها والأهمية الاقتصادية لها وأثرها على البيئة، وذلك بالتوجه نحو الإنتاج أكثر من الاهتمام بالبيئة، خاصة مع استعمال التقنيات الحديثة وما تتسم به من مساس بالبيئة.

- لقد ساهمت مؤسساتها اللاهثة وراء جني الأرباح في تدهور البيئة وانتشار الأمراض بسبب الاستخدام المفرط غير العقلاني للتكنولوجيا العمياء والتقنيات الحديثة( ).

- تعد مؤسسات العولمة آداة فعالة في يد الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق هيمنتها في تطوير ظروف الدول المستضيفة من قوانين وأنظمة خدمة لمصالحها، إذ تسيطر على أكبر مؤسسات الإعلام التي سخرتها لخدمة مصالحها والترويج لمنتجاتها، بغض النظر عن ملاءمة أو عدم ملاءمة السلع بأسواق الدول النامية، فالعولمة سلاح ذو حدين تحمل بوادر التقدم والازدهار، مما يؤدي إلى الرقي بالجنس البشري، في مقابل ذلك تؤدي إلى تهميش المجتمعات التي تعجز عن التصدي لنتائجها السلبية خاصة البيئية والغزو الثقافي، مرورا بانهيار اقتصادياتها وكيانها الاجتماعي والأخلاقي( ).

- في أغلب الأحيان قد لا تتناسب التكنولوجيا الموردة أو الواردة في الدول النامية مع واقع كيانها.

- يشمل نشاط الشركات متعددة الجنسيات نوعين من الاستثمارات أجنبية مباشرة، خاصة في الدول العربية، استثمارات تسعى وراء كفاءة اليد العاملة الرخيصة وتتمركز في الدول العربية والخليجية واستثمارات تسعى وراء الثروات الطبيعية كالنفط والمواد الأولية وهي أكثر انتشارا( ).

- الهيمنة الاقتصادية للشركات على اقتصاديات الدول النامية، خاصة حينما احتلت مكانة هامة داخلها حيث وجهت اهتمامها من أجل تحقيق أهدافها الربحية، وأهداف التبعية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأم، كما تعتبر الدول النامية المراقبة للحد من المخاطر التي قد تنجم عنها والتي قد تأخذ شكل:

- مخالفة الشركات متعددة الجنسيات للقوانين والتشريعات الداخلية للدول المضيفة.

- التدخل في الشؤون الداخلية لها.

- مطالبة شركات متعددة الجنسيات حكوماتها باتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية وعسكرية للضغط على الدول المضيفة بقبول شروطها المتعلقة بالاستثمار.

- مطالبة الشركات بتعويضات خيالية عند تأميم الدول النامية لمؤسساتها، وكذا عملها على القيام بممارسات وضغوطات تعرقل المسار التنموي للدول النامية( ).

- خضوع الشركات للإعفاءات الضريبية ويصل الحد إلى أن تكون إعفاءات شاملة من أجل اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية إليها( ).

- ضعف نظام الدول المضيفة وخاصة الدول النامية، وعدم تحكمها في فرض القيود وكذا القوانين الداخلية لها على تلك الشركات ساهم كثيرا في أن تجد تلك الشركات الأرضية الخصبة لتوسيع عجلة الإنتاج بهدف تحقيق أرباح أكثر لميزان مدفوعاتها( ).

الخاتمة:

من خلال ماتم تسليط الضوء عليه من معلومات حول إستراتيجية عمل الشركات متعددة الجنسيات نلاحظ أن هذه الأخيرة تعمل وفق نسق منظم تحكمه ضوابط قانونية وإدارية ، الهدف منه فرض السيطرة على مختلف الأنشطة الاقتصادية ، والتحكم في الأسواق العالمية .

فمع تنوع الأنشطة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات على أراضي الدول المضيفة وخاصة الدول النامية، نظرا لوجود مناخ عمل خصب فيه، تسهل الإجراءات وتغيب فيه الضوابط القانونية في أغلب الأحيان نظرا لضعف هذه الدول اقتصاديا وعجزها على تحقيق الإنتاج الذاتي، مما أدى إلى خضوعها والإضرار بها أكثر من استفادتها، حيث تستغل مواردها الأولية بطريقة غير عقلانية، وتنهك بيئتها لوجود مختلف المتلوثات الصادرة عن هذه الأنشطة الاستثمارية، على الرغم من القول بأن الشركات متعددة الجنسيات قد ساهمت في إنعاش اقتصاد الدول المضيفة، لذا يمكن التوصل إلى عدة اقتراحات:

- لابد م ضبط الرقابة الداخلية والخارجية بمقاييسها العالمية على عمل الشركات متعددة الجنسيات حتى لا تبتعد عن إطار عملها القانوني.

- على الدول المضيفة وضع بعض القوانين التي تحدد شروط العمل وتنظم العلاقة التعاقدية بينها وبين الشركات متعددة الجنسيات حتى لا تضر.

- لابد من مراعاة المقاييس البيئية للمشاريع الاستثمارية على أراضي الدول النامية خاصة والتي تضررت فيها البيئة كثيرا جراء غياب ضوابط حماية البيئة.

- على الدول المضيفة إتباع سياسة اقتصادية تشاركية مع الشركات متعددة الجنسيات.

الهوامش:

1- احسين عثماني، إستراتيجية عمل الشركات متعددة الجنسيات على عولمة الأسواق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الجزائر 2010- 2011.

2- بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات، حالة قطاع البترول، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، السنة الجامعية 2009 2010.

3- هشام فخار، أثر الشركات متعددة الجنسيات على مبدأ السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية مداخلة.

4- د/ زينب محمد عبد السلام، الشركات متعددة الجنسيات ومعايير السيادة للدول وفق القانون الدولي طبعة أولى2014.

5- أ/ محمد مدحت غسان، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، قانونية، اقتصادية، سياسية، طبعة أولى 2013.

6- أ/ مرنيز فاطمة، أ/ مانيو جيلالي، دور الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على الدول النامية مداخلة.

7- شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، محمد بركة، أثر استثمار الشركات متعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة 2006 – 2012، مقال نشر بالمجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد أول سبتمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة الجزائر.

8- شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية مقال نشر بمجلة دراسات اقتصادية، العدد 01/ 2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن لمهيدي أم البواقي.